مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على السياسة الدفاعية الاوربية دراسة الابعاد الجيوسياسية والامنية
اسم الكاتب: م.م. إسراء خليل مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7958
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 18:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.402

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على السياسة الدفاعية الأوروبية:
دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأمنية

The Impact of the Russian-Ukrainian War on European Defense Policy: A Study of Geopolitical and Security Dimensions

Israa Khalil Majeed [a]
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Research and Development Department[a]

م.م. إسراء خليل مجيد* [a]
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث و التطوير

Article info.

Article history:
- Received 28 Sept.2024
-Received in revised form 14. Oct .2024
- Final Proofreading 01 Nov. 2024
- Accepted 15.Nov. 2024
- Available online: 31. Dec.2024

Keywords:
- European Union
- Russia
- Defense Autonomy
- United States
- Strategic Compass

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The study deals with the development of Eu's defense policy after the Russian war on Ukraine in February 2022. The Russian war on Ukraine contributed to the emergence of security and geopolitical dimensions and challenges for Europe, most notably the growth of the Russian nuclear threat and the decline of the US security role in Europe. Which in turn forced the Europeans to develop European defense policy and also move forward with steps towards complete defense autonomy. The most prominent manifestations of this development were the significant increase in military spending and the launch of a program for European defense industries. Despite the unprecedented developments after 2022, these developments face some challenges, most notably the challenge of military spending and the continued absolute confidence in the American protection umbrella. As a result, achieving complete defense autonomy for Europe is an impossible matter.

*Corresponding Author: Israa Khalil Majeed ,EMail: swissgallery1985@gmail.com ,Tel:XXX, Affiliation: Research / Research and Development Department[a].

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 28 أيلول 2024
- بعد التنقيح 14 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 01 تشرين الثاني 2024
- القبول: 15 تشرين الثاني 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية :
-الاتحاد الأوروبي
-روسيا
-الاستقلالية الدفاعية
-البوصلة الاستراتيجية
-الولايات المتحدة

الخلاصة: تتناول الدراسة تطور السياسة الدفاعية الأوروبية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022. وساهمت الحرب الروسية على أوكرانيا في ظهور أبعاد وتحديات أمنية وجيوسياسية لأوروبا، وعلى رأسها تنامي التهديد الروسي النووي، وتراجع الدور الأمني الأمريكي في أوروبا. والتي بدورها قد أجبرت الأوروبيين على تطوير السياسة الدفاعية الأوروبية، والمضي قدما أيضا في خطوات الاستقلالية الدفاعية التامة. وكانت من أبرز مظاهر هذا التطور هو زيادة الإنفاق العسكري لمستويات كبيرة، وتدشين برنامج للصناعات الدفاعية الأوروبية. وعلى الرغم من التطورات غير المسبوقة في السياسة الدفاعية الأوروبية بعد 2022؛ فإن تلك التطورات تواجه بعض من التحديات من أبرزها تحدى الإنفاق العسكري، واستمرار الثقة المطلقة في مظلة الحماية الأمريكية. وعلى إثر ذلك أيضا، يعد تحقيق الاستقلالية الدفاعية التامة لأوروبا مسألة مستحيلة.

المقدمة:

من المعروف أن الأوروبيين أو الاتحاد الأوروبي ليس لديه قوة أو جيش دفاعي مشترك مستقل. إذ يعتمد الاتحاد بصورة كاملة منذ تأسيسه على مظلة الحماية الدفاعية التي يوفره له حلف الناتو والولايات المتحدة.

مر الاتحاد ودوله بالعديد من الأزمات والتحديات الأمنية خلال العقد الماضي، والتي بدورها قد دفعت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا للمطالبة بتكوين جيش أوروبي موحد. أو بعبارة أكثر وضوحاً، تقليص الاعتماد على مظلة الدفاع التقليدية التي توفرها الولايات المتحدة للأوروبيين، بسبب انغماس الولايات المتحدة في تحديات استراتيجية أخرى وعلى رأسها مقاومة الصعود الصيني على حساب تركيزها في أوروبا.

مع ذلك، لم تلق هذه المطالبات صدى قوى لدى الأوروبيين. حتى تفاجئ الأوروبيين بالحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022، والذي بدوره قد رفع مسالة الاستقلالية الأمنية إلى أولوية قصوى على أجندة الأوروبيين. وكان من أبرز مظاهر ذلك، إصدار الاتحاد الأوروبي بعد الحرب بشهر ما يسمى "البوصلة الاستراتيجية" والتي شددت ولأول مرة في تاريخ الاتحاد على ضرورة الاستقلالية الأمنية، والدفاع المستقل عن أوروبا بعيدا عن حلف الناتو إذا اقتضت الضرورة ذلك.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من حداثة الموضوع، وأهميته الكبيرة في الوقت عينه. إذ تسلط الدراسة الضوء على قضية (الاستقلالية الأمنية الأوروبية) التي سيكون لها تأثير بالغ على مستقبل الاتحاد الأوروبي بحسبانه أهم وأكبر كيان اقتصادي عالمي، وعلى مستقبل حلف الناتو، والدور الأمريكي في أوروبا. كما تمتد هذه الانعكاسات على قضايا حيوية أخرى مثل الصراع الأمريكي الروسي والصراع الأمريكي الصيني. وسباق التسلح النووي في العالم.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي: ما هي الأبعاد الجيوسياسية والأمنية الرئيسية التي دفعت الأوربيين نحو تبنى توجه استقلالي دفاعي بعد الحرب الروسية الأوكرانية؟ وكيف سيحقق الأوروبيين هذه الاستقلالية الأمنية؟ وما هي تحدياتها ومستقبلها وتداعياتها؟

فرضية البحث: تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية الرئيسية التالية:

"ثمة علاقة طردية بين تنامى التحديات الأمنية والجيوسياسية بعد الحرب الروسية الأوكرانية وبين تطور السياسة الدفاعية الأوروبية، والنزوع أو الرغبة في تحقيق الاستقلالية الدفاعية التامة".

مناهج البحث: تعتمد الدراسة على مزيج منهجي يتكون من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. من خلال المنهج الوصفي التحليلي يتم رصد وتحليل الأبعاد المؤثرة على السياسة الدفاعية الأوروبية لاسيما الأبعاد الجيوسياسية والأمنية. ومن خلال المنهج المقارن، سيتم رصد معالم ومظاهر الاختلاف في السياسة الدفاعية الأوروبية قبل وبعد الحرب الأوكرانية. واستقراء مظاهر الاختلاف يسلط الضوء على طبيعة وحجم التطور الحقيقي في السياسة الدفاعية، والتأثير الفعلي للأبعاد المحركة لذلك التطور سواء أمنية أو جيوسياسية أو أخرى.

هيكلية البحث: يتألف البحث من مقدمة وخاتمة، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول– السياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية من منظور نظرية توازن التهديد

المطلب الثاني: الحرب الروسية على أوكرانيا والسياسة الدفاعية الأوروبية

المطلب الثالث: تحديات السياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية

المطلب الأول: السياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية من منظور نظرية توازن التهديد

أولا: مفهوم الاستقلالية الأمنية والدفاعية الأوروبية

إن التفكير والرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية الكاملة للاتحاد الأوروبي، والتي تعد الاستقلالية الأمنية جزءاً أصيلاً منها، ليس وليد الحرب الروسية على أوكرانيا فبراير 2022. بل هي رغبة أوروبية منذ تأسيس الاتحاد، لكنها ظلت طموح دون واقع أو تحرك عملي لأسباب كثيرة من بينها صعوبة تحقيقها عملياً. ومفهوم الاستقلالية الاستراتيجية كما ينعكس في خطاب العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي يجسد عنصرين رئيسيين. أولاً، سعي الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل استراتيجي على الساحة الدولية، بهدف تعزيز دور الاتحاد وهويته، وإحداث تغيير في مسار العلاقات الدولية والمساهمة في تشكيل هذا المسار. ثانيا، تعزيز قدرته بحيث يضمن ويتحكم في خياراته الخارجية دون الاعتماد على شركاء دوليين. وبعبارة أخرى، ضمان وسائلها للعمل كلاعب عالمي قائم بذاته.

وفيما يبدو أن التفكير في الاستقلالية بصورة أكثر جدية دائما ما يتأتى عندما يواجه الاتحاد أزمات كبيرة، وتتفاقم شكوكه حول الالتزام الأمريكي بحماية الأمن الأوروبي. ففي عام 2013، ظهر مصطلح "الاستقلال الاستراتيجي" لأول مرة بصورة رسمية في وثيقة أصدرها المجلس الأوروبي بشأن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. حيث أكدت الوثيقة على الحاجة إلى "قاعدة تكنولوجية وصناعية دفاعية أوروبية" يمكنها تعزيز الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد وقدرته على العمل مع الشركاء.

ومنذ ذلك الحين، عكفت معظم وثائق الاتحاد على التأكيد على الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا. وكان من أبرز هذه الوثائق الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016. والتي حددت المعالم الرئيسية لهذه الاستقلالية في تعزيز قدرة الاتحاد للتحرر من التبعية الخارجية، وإدارة سياسته بشكل مستقل بما يتماشى مع مصالحه الأساسية[1].

---

[1] – ينظر:

Aline Burni and others, "Progressive Pathways To European Strategic Autonomy How Can The EU Become More Independent In An Increasingly Challenging World?", **Policy Brief**, The Foundation For European Progressive Studies (Feps), March 2023, pp 4-5.

- Charlotte Beaucillon, "Strategic Autonomy: A New Identity for the EU as a Global Actor", **European Papers**, Vol.8, No.2, 2023, p419.

فالوثيقة كما يرى المراقبون قد وضعت التعريف الثابت للاستقلالية الدفاعية للاتحاد، وذلك "كعملية لتعزيز الدور الاستراتيجي العالمي للاتحاد الأوروبي وقدرته على التصرف بشكل مستقل متى وحيثما كان ذلك ضروريا، ومع الشركاء عندما يكون ذلك ممكنا". ليس هذا فحسب، بل وضعت أيضا الشروط الواجب توافرها لتحقيق الاستقلالية والتي من ضمنها، تحقيق سياسة دفاعية مشتركة ذات مصداقية، والعمل على صناعة دفاعية أوروبية مستدامة ومبتكرة وتنافسية[1].

وعلى الرغم من أن الاستقلالية الدفاعية أو الأمنية الأوروبية هي المحرك الرئيسي لأوروبا في تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية. إذ تشمل الاستقلالية الاستراتيجية جميع عناصر القوة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ومع ذلك، فعنصر القوة الأوروبي الأضعف على الإطلاق هو العنصر الأمني أو الدفاعي. ومن ثم، فتحقيق الاستقلالية الأمنية وفقا للأوروبيين أنفسهم يعد أمراً صعب المنال. فالاستقلالية الأمنية التامة لأوروبا تعنى قدرة أوروبا على التصرف أو الدفاع عن نفسها "بمفردها" إذا اقتضت الضرورة لذلك. وهو ما يعنى أيضا، التحرر من تبعية الولايات المتحدة والناتو، وامتلاك القدرات العسكرية اللازمة بحيث تكون قادرة على التحكم في قرارها الخارجي والأمني بصورة تامة، والدفاع عن نفسها دون مساعدة خارجية[2].

ثانيا: نظرية توازن التهديد وتطور السياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية

قدم ستيفن والت نظرية توازن التهديد Balance of Threat في سياق الإسهامات المتعلقة بتوازن القوى في العلاقات الدولية. وعلى خلاف كل مفكري نظرية توازن القوى الذين يروا أن الدول تتوازن سواء داخليا أو خارجياً عند حدوث خلل في ميزان القوى مع منافسيهم. ومن ثم، فعملية توازن القوى عملية لا تتوقف؛ يرى والت في المقابل أن الدول تتوازن فقط لاسيما عبر تشكيل تحالفات عندما تواجه تهديد[3].

ومن هذا المنطلق، يرى والت أنه على خلاف نظرية توازن القوى Balance of Power، لا تتحالف الدول في إطار سياسة توازن الركب Bandwagoning مع الدول الأكثر تهديداً، بل تتوازن ضدها. ووضع والت أربعة معايير رئيسية تعتبرها الدول تهديدا لأمنها يستوجب التوازن: (1) القوة الإجمالية للدولة – فكلما زاد

[1] - Charlotte Beaucillon, Op.Cit, p420.

[2] - Dick Zandee and others, "European strategic autonomy in security and defence Now the going gets tough, it's time to get going", Clingendael Report, Netherlands Institute of International Relations, December 2020, pp 1-2.

[3] - Sangit Sarita A dwivedi, "Alliances in International Relations Theory", **International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research**, Vol.1, Issue 8, August 2012, P230.

إجمالي موارد الدولة، زاد التهديد الذي يمكن أن تشكله الدولة على الآخرين. (2) القرب الجغرافي للدولة – الدول القريبة جغرافيا لديها القدرة على أن تشكل تهديدا أكبر من تلك البعيدة عنها. (3) القوة الهجومية للدولة – كلما زادت القدرات العسكرية الهجومية التي تمتلكها الدولة، زاد تهديدها. و(4) نوايا الدولة – إذا أظهرت الدولة طموحات عدوانية أو توسعية[1].

وتعد نظرية توازن التهديد من أهم النظريات الموضوعية المفسرة للسياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية والمؤثرات والمحددات الرئيسية الدافعة لتطورها. ففي دراسته عن أسباب ضعف أو عدم تطور السياسة الدفاعية الأوروبية منذ نشأة الاتحاد، يجادل بارى بوزان Barry Posen أن عدم إيلاء الأوروبيين السياسة الدفاعية الأوروبية قدراً كافيا من الأهمية وتحديداً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والذى تجسد على سبيل المثال في هزالة الإنفاق العسكري؛ يكمن في عدم شعور الأوروبيين بتهديد خطير على أمن الاتحاد يستدعى التوازن ضده. فالتهديد الخطير للأوروبيين الذى يستدعى التوازن وهو روسيا على وجه التحديد القريب جغرافيا من أوروبا، قد شهدت ضعف كبير على مستوى القوى الإجمالية، والقوة الهجومية، كما تلاشت النوايا العدوانية أو أية طموحات روسية عدوانية أو توسعية. ومن ثم، يجادل بوزان أيضا، أن الاتحاد لم يسعى حتى إلى عملية توازن قوى ضد القوى الأخرى في النظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة، بل تحالف معها من منطلق بعدها الجغرافي عن أوروبا، وعدم ظهور نوايا عدوانية تجاه الاتحاد[2].

وبدءًا من عام 2014، اكتسبت السياسة الدفاعية الأوروبية مزيدا من الاهتمام ترافق معه تصاعد الدعوات للاستقلالية الدفاعية، وذلك على خلفية شعور الأوروبيين بتصاعد خطر التهديد الروسي في المقام الأول، إلى جانب تهديدات أخرى مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تحول الاهتمام الأمريكي إلى آسيا. وقد تجلى هذا الاهتمام أو التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية، على سبيل المثال، في الموافقة على اتفاقية التعاون الهيكلي الدائم في الأمن والدفاع (بيسكو)، وتأسيس صندوق الدفاع الأوروبي. وتزامنا مع ذلك، أقرت البوصلة الاستراتيجية لعام 2016 بضرورة الاستقلال الاستراتيجي

[1] - Bjanka Ilievska and Ruihong Zhao, *The Pursuit of European Strategic Autonomy — Balancing or Hedging Foreign Policy Behaviour in Relation to Russia?,* Master's Thesis, Sweden: University West, 2023, p13.

[2] - Barry R. Posen, "European Union Security and Defense Policy: Response to Unipolarity?", **Security Studies**, Vol. 15, No. 2, (April–June 2006), pp 162-164.

والأمني لأوروبا. كما دعت كل من ألمانيا وفرنسا بوضوح إلى ضرورة التفكير في استقلالية السياسة الدفاعية الأوروبية والكف على الاعتماد على مظلة الحماية الأوروبية وتشكيل جيش أوروبي موحد حقيقي وقوى.

ومن هنا، يتجلى أثر التهديد وليس التوازن في مدركات وتفكير الاتحاد الأوروبي بشأن تطور السياسة الدفاعية وتعميق التكامل أيضا. فبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، تنبه الأوروبيين لخطورة التهديد الروسي الذى يجب موازنته بعد تجاهل أو استخفاف كبير به منذ أن بدأت روسيا في إظهار قوتها الهجومية ونواياها العدوانية من خلال غزوها لجورجيا عام 2008 [1].

شهدت السياسة الدفاعية الأوروبية تطوراً غير مسبوق متبوعاً بخطوات رسمية وعملية لتأكيد الاستقلالية الدفاعية، على خلفية تيقن الأوروبيين التام لخطورة التهديد الروسي على الأمن والاستقرار الأوروبي، حيث أصبح تهديدا وجوديا للاتحاد بعد غزوها الشامل لأوكرانيا. إذ يمكن القول، حتى بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لم تتوحد رؤية الأوروبيين بشأن التهديد المحدق لروسيا. بل أن بعض الدول الأوروبية الكبيرة كألمانيا وفرنسا قد استمرت علاقاتها الطبيعية مع موسكو، كما كان لديهم تصورات بإمكانية احتواء روسيا عبر سياسة الجوار.

وتغيرت هذه النظرة الأوروبية تماما بعد غزو أوكرانيا في فبراير 2022، حيث وصفت ألمانيا على سبيل المثال روسيا بانها تهديد مباشر لأمن الاتحاد. وفى البوصلة الاستراتيجية التي صدق عليها الاتحاد بعد الحرب، جاء فيها أن روسيا قد أصبحت تشكل تهديدا خطيراً مباشراً لأمن أوروبا ومواطنيها. كما قال مسؤولي الاتحاد بعد الحرب أن أوروبا لم تكن في خطر يوما ما مثلما هي في خطر الآن بسبب روسيا المستعدة لاستخدام كافة قوتها العسكرية والنووية ضد أوروبا.

خلاصة الأمر، قد تيقن الأوروبيين تماما بعد الحرب الروسية على أوكرانيا أن روسيا قد أمست تهديداً دائما خطيراً واقعيا لأوروبا لا خيار للتعامل معه أو التصدي له سوى موازنته عسكريا عبر تطوير السياسة الدفاعية والمضي قدما نحو الاستقلالية الدفاعية[2].

[1] - Michal Šenk, "Integrating under Threat: A Balance-of-threat Account of European Integration", E-International Relations, Sep 22 2021,https://www.e-ir.info/2021/09/22/integrating-under-threat-a-balance-of-threat-account-of-european-integration/.

[2] - Bjanka Ilievska and Ruihong Zhao, Op.Cit, p31.

المطلب الثاني: الحرب الروسية على أوكرانيا والسياسة الدفاعية الأوروبية

أولا: التطور التاريخي للسياسة الدفاعية الأوروبية

جرت منذ نشأة الاتحاد الأوروبي عدة محاولات لتأسيس قوة أوروبية مشتركة، مستقلة بعض الشيء أو ذات هوية مستقلة، وذلك مثل تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبية في أوائل الخمسينيات. لكنها لم تكلل بالنجاح بسبب اعتماد الاتحاد الأوروبي تماما على حلف الناتو الذى دام نحو خمسين عاماً.

وبدأت السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة تأخذ منعطفاً أكثر تطوراً مع اندلاع حروب البلقان في نهاية التسعينيات، التي كشفت للاتحاد الأوروبي عن ضعف قدراته على مواجهة الأزمات داخل الاتحاد بدون دعم الولايات المتحدة وحلف الناتو. وعلى إثر ذلك، عمل الاتحاد على تبنى وتطوير استراتيجيات رامية إلى تعزيز قدرة ومصداقية واستقلالية القوة العسكرية للاتحاد، ففي 2003، اعتمد الاتحاد لأول مرة استراتيجية الأمن الأوروبي التي وضعت تقييم مشترك للتهديدات التي يواجها الاتحاد، وتصور شامل لكيفية تعزيز القدرات الأمنية للاتحاد.

ولم يمر عام، حتى أتخذ الاتحاد خطوة أكثر تطوراً بالموافقة على إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية عام 2004، والتي يعد عملها شاملاً بحيث تضمن تطوير القدرات الدفاعية، والأبحاث، والاستحواذ، والتسليح. لكن على الرغم من هذا التطور اللافت، ظل هناك بطء شديد في تطوير هذه المبادرات ينم عن عدم جدية بسبب الاستمرار في سياسة الاعتماد على الناتو كضامن أمنى رئيسي[1] .

في ديسمبر 2008، قدم خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، تقريراً مفصلاً حول التهديدات الجديدة للاتحاد الأوروبي والتي من بينها التهديدات السيبرانية والبيئية. وعليه، دعي التقرير الاتحاد الأوروبي وأعضائه إلى بذل جهود أكبر لتطوير استراتيجية الأمن الأوروبي التي اعتبارها التقرير الأساس المتين للسياسة الدفاعية الأوروبية. وعلى إثر ذلك، صدق الاتحاد على معاهدة "لشبونة" التي دخلت حيز التنفيذ في 2009. وأدرجت معاهدة لشبونة مجموعة من المقررات الهامة حول تطور السياسة

[1] - Stanislava Klikacova, *Impact Of Russiaukraine Conflict On Eu's Foreign And Security Policy*, Master's Thesis, Università Degli Studi Di Padova, 2023, pp 36-40.
See: Tawfeeq, Saif Nussrat, and Hussam Harjan Ajaj. "Stages of the development of the Russian strategy from collapse to restoration of status and role." *Tikrit Journal for Political Science* 4.30 (2022).

الدفاعية والأمنية الأوروبية، والتي من أهمها تعزيز التكامل في تطوير القدرات الدفاعية للاتحاد، وتعزيز التضامن الدفاعي العام، وتوطيد التعاون مع حلف الناتو. فضلا عن ذلك، استحدثت المعاهدة منصب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وذلك كتعبير على الدور الأمني الواسع الذى يتطلع إليه الاتحاد، والتضامن الأوروبي الدفاعي[1].

ومنذ التصديق على معاهدة لشبونة، تم توسيع نطاق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مع التركيز بشكل أكبر على استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمات وتحسين فعالية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال تطوير قدراتها الدفاعية وتعزيز صناعتها الدفاعية.

ومع ذلك، فمع بروز عدة تحديات جديدة للأمن الأوروبي وتغير واضح في بيئة النظام الدولي منذ 2013، قد أصبح من الضروري وجود استراتيجية أمنية شاملة للاتحاد. وفى يونيو 2015، أقر المجلس الأوروبي بأن البيئة الأمنية في أوروبا قد تغيرت بشكل كبير، وكلف الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بمواصلة عملية التفكير الاستراتيجي بهدف إعداد استراتيجية عالمية للاتحاد الأوروبي بشأن الشؤون الخارجية والأمنية. الأمر الذى قد مهد الطريق أمام الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والقضايا الأمنية التي صدق عليها المجلس الأوروبي في 2016. وهدفت الاستراتيجية إلى إحداث تغير شامل في العقيدة الدفاعية الأوروبية، والبنى أو الهياكل الدفاعية. وذلك عبر التركيز على عدة أولويات من بينها، تعزيز نهج متكامل للصراع والأزمات، وتحسين قدرات الاستجابة السريعة للاتحاد الأوروبي، تعزيز العلاقات مع الشركاء، تعزيز قدرة الاتحاد على حماية مواطنيه والتصدي للأزمات داخل وخارج الاتحاد، زيادة الإنفاق الدفاعي وتأسيس قاعدة صناعية قوية ومبتكرة.

وعلى إثر الاستراتيجية والقدرة على تنفيذها، تم إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي، الذى يركز على أبحاث الدفاع وبناء القدرات. وتأسيس آلية أو مركز التخطيط العسكري والقدرة على السلوك MPCC في 2017، بغرض تحسين قدرة الاتحاد على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات. وأخيراً، في دورة المجلس الأوروبي التي

[1] - The European Security and Defence Policy, **Diplomatic edition**, Germany Ministry of Defence, 2009, pp 14-16.

انعقدت في 22 يونيو 2017، تم الاتفاق على وجوب إطلاق اتفاقية التعاون الهيكلي الدائم في الأمن والدفاع (بيسكو PESCO) من أجل تعزيز الأمن والدفاع الأوروبيين[1].

وتعد اتفاقية بيسكو من أبرز تطورات السياسة الدفاعية على الإطلاق، حيث رسخت الالتزام بتعاون أمنى ودفاعي استراتيجي دائم بين دول الاتحاد. كما أتاحت للدول الموقعة على الاتفاقية التعاون بشكل أوثق لبناء القدرات الأمنية والعسكرية من خلال تمويل تطوير القدرات العسكرية المسلحة وزيادة الإنفاق الدفاعي، والوصول لتكامل دفاعي أوروبي وإعطاء الاتحاد دوراً أكثر تماسكاً في التعامل مع الأزمات الدولية والإقليمية على كافة الأصعدة[2].

ثانياً: الحرب الروسية على أوكرانيا ومظاهر التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية

أدت الحرب إلى دفع دول الاتحاد الأوروبي لمراجعة قضية الأمن الأوروبي. إذ كشفت الحرب أن هناك قصوراً في ترتيبات الأمن الأوروبي، على الرغم من الجهود التي بذلت في إيجاد قدر من الإجراءات والمؤسسات لحماية أمن الدول الأوروبية، حيث بدا واضحاً أن هناك ضعفاً في الجانب العسكري لتلك الترتيبات الأمنية. وهذه المراجعة تعد حتمية للاتحاد الأوروبي، بعدما تأكد أن روسيا لاتزال وستظل طرفاً مؤثراً في توازن القوى الأوروبي بشكل مباشر بسبب قدراتها العسكرية الضخمة، وبشكل غير مباشر من خلال دعمها لدول معينة في شرق أوروبا[3].

فبعد الحرب بأسبوعين فقط أصدر الاتحاد الأوروبي "إعلان فرساي" الذى تمخض عن اجتماع غير رسمي بين قادة الاتحاد في مدينة فرساي في 10، 11 مارس 2022. وفيه تم إدانة الاجتياح الروسي لأوكرانيا،

---

[1] - Panagiotis Liargovas and Christos Papageorgiou, **The European Integration, Vol. 2 Institutions and Policies**, Springer Nature Switzerland AG, 2024, pp 361-363.

[2] – وائل صالح، "الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على سياسة الدفاع الأوروبية"، مجلة الجندي 50، وزارة الدفاع الإماراتية، 1 يوليو 2022،
https://www.aljundi.ae/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87.

[3] – **سعد حقي توفيق**، "انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي"، **مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية**، 15, سبتمبر 2023، https://mediterraneancss.uk/2023/09/15/the-russian-ukrainian-war-european-security/.

باعتباره انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتقويض للأمن والاستقرار العالمي والأوروبي. وعلى إثر ذلك، وضع إعلان فرساي اللبنة الأولى لمظاهر التطور المطلوب في السياسة الدفاعية الأوروبية للتصدي لتداعيات الحرب.

فبحسب الإعلان، "في ضوء التحديات التي نواجهها، ومن أجل حماية مواطنينا بشكل أفضل، مع الاعتراف بالطابع المحدد للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض الدول الأعضاء، يجب علينا أن نستثمر بشكل أكبر وأفضل في القدرات الدفاعية والتكنولوجيات المبتكرة". ولذلك اتفقنا على:

أ) زيادة النفقات الدفاعية بشكل كبير، مع التركيز على أوجه القصور الاستراتيجية المحددة، مع تطوير القدرات الدفاعية بطريقة تعاونية داخل الاتحاد الأوروبي.

ب) تطوير المزيد من الحوافز لتحفيز الاستثمارات التعاونية للدول الأعضاء في المشاريع المشتركة والمشتريات المشتركة للقدرات الدفاعية.

ج) الاستثمار بشكل أكبر في القدرات اللازمة للقيام بمجموعة كاملة من المهام والعمليات، بما في ذلك الاستثمار في عوامل التمكين الاستراتيجية مثل الأمن السيبراني والاتصال الفضائي.

د) تعزيز البحوث والابتكارات المدنية والدفاعية والفضائية، والاستثمار في التكنولوجيات والابتكارات الحيوية والناشئة لأغراض الأمن والدفاع.

هـ) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وتطوير صناعتنا الدفاعية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة[1].

وفى غضون عشرة أيام فقط من إعلان فرساي، صدق المجلس الأوروبي في 21 مارس 2022، على وثيقة "البوصلة الاستراتيجية للأمن والدفاع". والتي تعد الوثيقة الأهم المفصلة لأجندة تطور السياسة الدفاعية الأوروبية خلال العقد المقبل إثر الحرب الروسية على أوكرانيا. فوفقا للوثيقة يشكل العدوان الروسي غير المبرر على أوكرانيا تحدى لقدراتنا ومصالحنا، وهذا يتطلب منا تحقيق قفزة نوعية إلى الأمام، وأن نزيد قدرتنا واستعدادنا للعمل، وأن نعزز قدرتنا على الصمود ونضمن التضامن والمساعدة المتبادلة.

على هذا الأساس، وضعت البوصلة أجندة دفاعية وأمنية طموحة تتمحور حول أربعة أهداف رئيسية:

[1] - Versailles Declaration: Informal meeting of the Heads of State or Government, 10 and 11 March 2022, https://www.consilium.europa.eu/media/54773/20220311-versailles-declaration-en.pdf.

1. تقديم تقييم مشترك لبيئتنا الاستراتيجية والتهديدات والتحديات التي نواجهها وتأثيراتها على الاتحاد الأوروبي.
2. تحقيق قدر أكبر من التماسك والشعور المشترك بالهدف في الإجراءات الجاري تنفيذها بالفعل في مجال الأمن والدفاع.
3. تحديد طرق ووسائل جديدة لتحسين قدرتنا الجماعية على الدفاع عن أمن مواطنينا واتحادنا.
4. تحديد أهداف ومعالم واضحة لقياس التقدم.

وعلى ضوء ذلك، حددت البوصلة الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتنفيذ تلك الأجندة، والتي من بينها، تطوير قدرة للاتحاد الأوروبي مكونه من 5 ألاف جندي بحلول 2025، قادرة الانتشار السريع في بيئة الأزمات. وتعزيز التخطيط العسكري وهياكل القيادة والسيطرة، وتعزيز المناورات العسكرية المشتركة، وزيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير الصناعات الدفاعية المشتركة[1].

(أ)- زيادة الإنفاق الدفاعي

بدأت أولى خطوات مراجعة السياسة الدفاعية الأوروبية بغرض تقويتها وتطويرها في إعلان عدد من الدول الأوروبية عقب الحرب مباشرة عن خطط لزيادة مساهمتها المالية في المؤسسات والترتيبات الأمنية الأوروبية مثل صندوق الدفاع الأوروبي. فضلا عن زيادة ميزانياتها العسكرية، فوفقا لبيانات المفوضية الأوروبية الصادرة في مايو 2022، أعلنت دول الاتحاد عن زيادات في ميزانياتها الدفاعية بمقدار 200 مليار يورو منذ الحرب. كما قدرت المراجعة السنوية المنسقة لتقرير الدفاع لعام 2022 تواصل في الزيادة بمقدار 70 مليار يورو بحلول عام 2025. ويذكر هنا أن الإنفاق العسكري الأوروبي العام كان يعانى من فجوة تقدر بنحو 200 مليار يورو، بسبب إحجام دول الاتحاد عن الأنفاق على خليفة أسباب متعددة من بينها تأثير الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاتحاد في 2008 [2].

ومن ثم، أجبرت عودة الحرب لأوروبا الدول الأوروبية على إعادة النظر في قواتها العسكرية منفصلة، وعلى قدرة أوروبا على أن تحظى بنظام دفاعي موثوق به. فبعد الحرب، أعلنت العديد من دول الاتحاد أنها ستزيد إنفاقها الدفاعي على الأقل 2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فألمانيا وحدها أعلنت بعد أسبوع من الحرب، عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليار يورو للمشتريات الدفاعية في إطار ما أسمته "حقبة التغيير"،

[1] - A Strategic Compass for Security and Defence, Council of the EU, 21/03/2022, https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-7371-2022-INIT/en/pdf.
[2] - Stanislava Klikacova, Op.Cit, pp 97-98.

وهذا بدوره يشكل تحول جذري في السياسة الدفاعية الألمانية منذ هزيمه ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ويمهد لتحويل ألمانيا إلى قوة عسكرية كبرى في العالم[1].

جدول (1)

إجمالي حجم الإنفاق الدفاعي الأوروبي خلال الفترة من 2010 حتى 2024

العام	حجم الإنفاق مقوم باليورو
2010	150 مليار يورو
2011	148 مليار يورو
2012	147 مليار يورو
2013	147 مليار يورو
2014	147 مليار يورو
2015	151 مليار يورو
2016	155 مليار يورو
2017	164 مليار يورو
2018	174 مليار يورو
2019	186 مليار يورو
2020	198 مليار يورو
2021	214 مليار يورو
2022	240 مليار يورو
2023	280 مليار يورو

[1] - The Challenges To The Security Of The European Union, Analysis Paper, No. 16, Spaine Ministry of Foreign Affairs, December 2023, pp 8-9.

2024	350 مليار يورو

SOURCE :https://eda.europa.eu/publications-and-data/defence-data

وانطلاقاً من المخاوف الناجمة عن الاجتياح الروسي لأوكرانيا، أعلنت دول كانت محايدة مثل السويد، وفنلندا عزمها الانضمام للناتو، وشاركت في مناورته الحربية الكبرى بشمال النرويج شهر فبراير عام2022. وبموافقة 67 بالمئة من الناخبين، اختارت الدنمارك الانضمام للسياسة الدفاعية الأوروبية التي ابتعدت عنها في العقود الثلاثة الماضية. ومن ناحية أخرى، زود الأوروبيون أوكرانيا بما يتجاوز قيمته مليار دولار من المساعدات العسكرية، حيث غيرت تلك الحرب خريطة توقع بعض الدول الأوروبية في العلاقات الدولية، ففي تطور غير مسبوق منذ العام 1939، قدمت السويد مساعدات عسكرية نوعية لأوكرانيا. وأرسلت سويسرا مدداً عسكرياً لأوكرانيا، وفرضت عقوبات على موسكو. وقررت النرويج تزويد أوكرانيا بمنظومات تسليحية متطورة، خلافاً للسياسة التي اتبعها بخصوص عدم إرسال أسلحة إلى دول غير أعضاء في الناتو[1].

(ب)- تعزيز الصناعات الدفاعية

ومن الخطوات الهامة التي شرع فيها الاتحاد بعد الحرب، طرح استراتيجية جديدة للصناعات الدفاعية. في سبتمبر 2023، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، "أورسولا فون دير لاين"، عن قُرب تقديم النسخة النهائية من الاستراتيجية الأوروبية الجديدة للصناعات الدفاعية. ويكمن الهدف الأساسي للاستراتيجية الدفاعية الجديدة – وفقاً للمفوضية الأوروبية – في أنها توفر رؤية واضحة وطويلة المدى لما يجب القيام به لمواصلة إعداد صناعة الدفاع في الاتحاد الأوروبي. وقد رفدتها المفوضية بطرح أول أداة أساسية لتنفيذها، وهي اقتراح تشريعي لإنشاء برنامج صناعة الدفاع الأوروبي، وإطار من التدابير لضمان توافر المنتجات الدفاعية وتوريدها في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، سيدعم الاتحاد الاستثمارات التي تقوم بها الدول الأعضاء وصناعة الدفاع الأوروبية لتطوير التقنيات والقدرات الدفاعية وتقديمها إلى السوق، الأمر الذي سيعزز أمن الإمدادات في

[1] – وائل صالح، مرجع سابق

الاتحاد. وكذلك التأكد من قيام الدول الأعضاء والاتحاد بتخصيص موارد الميزانية اللازمة لتكييف صناعة الدفاع الأوروبية مع السياق الأمني الجديد[1].

وفى سياق ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي قانون تعزيز صناعة الدفاع الأوروبية بميزانية إجمالية قدرها 300 مليون يورو. كما قام بإنشاء فريق عمل مشترك لتقييم القدرات الصناعية الدفاعية المتاحة للدول الأعضاء وتعزيزها، وتعزيز التعاون في مجال المشتريات الدفاعية المشتركة قصيرة الأجل أو الملحة[2].

(ج)- تعزيز قدرة مرفق السلام الأوروبي وعمليات الاتحاد في الخارج

يعد مرفق السلام الأوروبي الذى أنشى في عام 2021، أحد الآليات الرئيسية للاتحاد لتعزيز تدخله العسكري الخارجي في الأزمات، ودعم عمليات السلام. وفى 2023، قررت دول الاتحاد زيادة الدعم المالي للمرفق بمقدار 2 مليار يورو، مع الاتفاق على رفع هذه الزيادة إلى مقدار 5.5 مليار يورو بحلول عام 2027. ويشير هذا الدعم المالي الكبير للمرفق، إلى عزم الاتحاد على توسيع نطاق قدراته الدفاعية على حدود أوروبا. علاوة على تعزيز دور الاتحاد الأمني خارجيا، حيث تحولت عقيدة المرفق بعد 2022 من تقديم الأسلحة غير الفتاكة للشركاء إلى تقديم الأسلحة الفتاكة. وكان أول اختبار لتلك العقيدة الجديدة هو دعم المرفق لأوكرانيا بأسلحة متطورة فتاكة بمقدار 3.6 مليار يورو[3].

(د)- تعزيز قدرة الاتحاد في مجال التشغيل والتخطيط العسكري والانتشار السريع

خطى الاتحاد الأوروبي خطوات معقولة في إطار تعزيز قدرته التشغيلية والتخطيطية، وذلك من حيث رصد ما يقرب من مليار يورو لدعم البيئة التشغيلية وتزويدها بأحدث القدرات والاتصالات الآمنة، وزيادة عدد العاملين في لجنة تنسيق الاتصالات، والعمل على تأهيل القوات والكوادر. فضلا عن ذلك، أُجريت أول مناورة عسكرية حية على الإطلاق للاتحاد الأوروبي مع وحدات وجنود وأفراد من 19 دولة عضوا في أكتوبر 2023

---

[1] - أحمد نظيف، "التزود بالأمن في زمن المخاطر: إمكانات الاستراتيجية الأوروبية الجديدة للصناعات الدفاعية وحدودها"، مركز الإمارات للسياسات، 1 ابريل 2024، https://epc.ae/ar/details/featured/eimkanat-alastiratijia-al-uwrubiya-aljadida-lilsinaat-aldifaeia-wahududiha.

[2] - Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Council, EU External Action, March 2024, p21.

[3] - Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Council, EU External Action, March 2023 p8.

في إسبانيا، لتعزيز الاستعداد والتشغيل البيني بين دول الاتحاد. وعلى نحو آخر، قام الاتحاد بتطوير الخطط والمعدات والسيناريوهات التشغيلية لجعل قدرة الاتحاد الأوروبي للنشر السريع جاهزة للعمل بكامل طاقتها بحلول عام 2025. مع مقترحات لتعزيز قواتها وقدراتها لضمان التمكين الاستراتيجي التام لها في أوروبا. فضلا عن ذلك، تم الاتفاق على تعزيز المناورات الحية بين دول الاتحاد، ومع الشركاء، وتوسيع عمل قوات الاتحاد خارج الاتحاد، وتعزيز التنسيق والتعاون للتصدي للتهديدات الهجينة[1].

(هـ)- تأسيس استراتيجية جديدة للأمن البحري

في أكتوبر 2023 أعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للأمن البحري، تهدف إلى تعزيز دور الاتحاد في المجال البحري، والتصدي للتهديدات البحرية بشكل فعال. كما تم الاتفاق على تنظيم أول مناورة بحرية مشتركة بين دول الاتحاد في نهاية عام 2024. وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز الدور البحري الأوروبي عالميا، إذ في إطار ذلك اشتركت البحرية الأوروبية في مناورات مشتركة مع البرازيل والهند في 2023. كما أجرت البحرية الأوروبية عمليات تعاون واسعة لتعزيز بيئة المجال البحري وتبادل المعلومات مع شركاء الاتحاد في خليج غنيا، ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ[2] .

ثالثا: الأبعاد المؤثرة على تطور السياسية الدفاعية الأوروبية بعد الحرب.

(أ): الأبعاد الجيوسياسية: التركيز الأمريكي على آسيا ومقاومة التهديد الصيني

هيمنت الولايات المتحدة بصورة شبه تامة على أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار الشراكة عبر الأطلسي. فتأسيس الاتحاد الأوروبي كان بدعم قوى من الولايات المتحدة، وفى سياق هذه الشراكة، اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الرئيسي بتوفير الحماية لأوروبا عبر حلف الناتو.

وقد التزمت الولايات المتحدة بذلك انطلاقا من الحفاظ على الهيمنة الأمريكية والنظام الليبرالي العالمي، ومحاصرة النفوذ السوفيتي ومحاربة الاشتراكية وتأهيل دول الاتحاد السوفيتي السابق في النظام الليبرالي العالمي عبر أوروبا. ورغم استمرار الهيمنة الأمريكية على أوروبا، إلا أن الولايات المتحدة قد توصلت في بداية القرن

[1] - ينظر:
- Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Op.Cit, March 2023, p9.
- Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Op.Cit, March 2024, p12.

[2] - Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Op.Cit, March 2024, p17.

الحادي والعشرين إلى قناعة أو فهم مفاده أن أوروبا لم تعد تمثل أولوية استراتيجية حيوية لواشنطن كما كان في السابق[1].

في بداية القرن الحادي والعشرين حدثت مجموعة من التطورات الجوهرية في النظام الدولي تتمحور في معظمها حول الولايات المتحدة. إذ أصبح النظام الدولي يتبلور بوضوح نحو التعددية القطبية، أو الثنائية القطبية. أي بعبارة أخرى، لم تعد الولايات المتحدة القطب المهيمن هيمنة ساحقة على النظام الدولي، في حين أن الثقل الاقتصادي العالمي ومركز التهديد الرئيسي للولايات المتحدة أصبح يتمركز في آسيا وتحديداً الصين.

وكان ذلك بالقطع دافعا قوياً لإعادة تقييم الولايات المتحدة لمصالحها وأهدافها الاستراتيجية وأولوياتها وتحدياتها الأمنية في العالم، لاسيما في ضوء تراجع قوتها إثر حروبها الطويلة في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من ذلك، وضعت الولايات المتحدة على يد إدارة أوباما أسس استراتيجية جديدة أو مختلفة تماماً لسياستها في النظام الدولي، تستند على ركيزتين أساسيتين، وهما تقليص دورها المهيمن في النظام الدولي ومظاهره الرئيسية خاصة الإفراط في استخدام القوة العسكرية والتدخل في الأزمات الدولية.

والثاني وهو الأهم، تعزيز التركيز على شرق وجنوب آسيا ومنطقة الباسيفيك والعمل على تقويض الصعود الصيني. وعلى إثر ذلك، أطلقت إدارة أوباما ما يسمى استراتيجية محور آسيا الرامية بصورة رئيسية لتقويض الصعود الصيني، مقابل تراجح حاد في الاهتمام الأمريكي بباقي المناطق الأخرى وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي عملت فيها إدارة أوباما على إنهاء ما يسمى الحروب الأبدية[2].

واستنادا إلى ذلك، بدأ يتنامى التشكيك الأوروبى في استمرار الالتزام الأمريكي بحماية أمن أوروبا. وقد عبرا قادة أوروبيين ومسؤولين في الاتحاد عن ذلك بصراحة بقولهم أن أولوية واشنطن الحالية قد أصبحت تقويض الصعود الصيني على حساب أولوية حماية أوروبا. وواقع الأمر، أن تصرفات إدارة أوباما قد رسخت تلك الشكوك. ففي أول زيارة له إلى فرنسا عام 2009 بعد توليه سد الحكم، قال أوباما صراحة "نحن لا نتطلع إلى أن نكون راعى لأوروبا، بل نتطلع إلى أن نكون شركاء مع أوروبا". وذلك كتجسيد عملي لمبدا تقاسم العبء مع الحلف في إطار عقيدة أوباما الانسحابية أو القيادة من الخلف في النظام الدولي. بالإضافة إلى إشارات

[1] - Matthew Xuereb, *The Response of the EU to Major Shifts in US Foreign Policy in the Last Decade*, Master's Thesis, University Of Malta Institute for European Studies, 2021, p26.

[2] - Bjørn Olav Knutsen, "A Weakening Transatlantic Relationship? Redefining the EU–US Security and Defence Cooperation", **Politics and Governance**, Vol. 10, Issue 2, 2022, pp 167-169.

من إدارته مفادها ضرورة تحول أوروبا من مستهلك للأمن إلى منتج له. وفى 2011، أعلنت إدارة أوباما عن تقليص جزئي في وجودها الدائم في أوروبا[1].

دفعت إدارة الرئيس ترامب الأوروبيين في التفكير بصورة أكثر جدية في الاستقلالية الدفاعية. فإدارة ترامب قد أحدثت توتر غير مسبوق في العلاقات الراسخة عبر الأطلسي. بسبب نهجه العام تجاه حلفاء واشنطن التقليديين. وقد مست هذا النهج حلف الناتو أهم ركيزة في العلاقات عبر الأطلسي، وذلك من خلال التهديد بتقليص النفقات الأمريكية الثابتة في الحلف ومطالبة أعضاء الحلف بالمساهمة بحصص أكبر، كما انتقد ترامب دور حلف الناتو وهدد بالانسحاب منه. ومن هذا المنطلق، تيقن الأوروبيين خاصة فرنسا وألمانيا اللذين يقودان عملية الاستقلالية داخل الاتحاد، بأن الاعتماد التام على الولايات المتحدة لحماية أمنها قد أصبح محل شك واسع، لاسيما وأن إدارة ترامب قد استمرت في نهج سلفها بشان التركيز على مقاومة الصين، وهو ما يشير بجلاء أن أولوية مقاومة الصين قد أصبحت تتجاوز أية أولوية أخرى[2] .

وعندما تولى بايدن رئاسة الولايات المتحدة، ساد تفاؤل واسع بين الأوروبيين بعد التوتر غير المسبوق في العلاقات عبر الأطلسي خلال ولاية ترامب. حيث وعد بايدن بترميم الشراكة عبر الأطلسي، وعودة الدعم القوى الأمريكي للناتو، والعمل على استعادة القيادة الأمريكية من جديد.

لذا، مثلت الحرب الأوكرانية اختباراً كبيراً لمدى مصداقية إدارة بايدن بشان الالتزام بأمن أوروبا ودعم الناتو. وفى حقيقية الأمر، على الرغم من تولى إدارة بايدن لزمام المبادرة أو القيادة الغربية أو الأطلسية سواء العسكرية عبر دعم أوكرانيا، أو السياسة أو الاقتصادية عبر العقوبات ضد روسيا. ومع ذلك، فإن مجمل الدور الأمريكي لمجابهة الاجتياح الروسي لأوكرانيا لم يكن مرضى للأوروبيين، بل وفاقم شكوكهم حول أولوية الولايات المتحدة الرئيسية وهى الصين وليس أوروبا. فروسيا وفقا للوثائق الاستراتيجية الأمريكية وتصريحات إدارة بايدن تعد تهديد خطير لأوروبا، وبالتالي تمثل تهديداً أقل للولايات المتحدة. بينما الصين تمثل تهديدا خطيراً للنظام

[1] - Matthew Xuereb, Op.Cit, pp 27-30.

[2] – ينظر:

-Radoslav Ivančík, "On Some Aspects Of European Security And Defence In The Context Of War In Ukraine", **Security Science Journal**, Vol.5, No.1, 2024, p65.
- The Challenges To The Security Of The European Union, Op.Cit,p4.

الدولي والهيمنة الأمريكية الدولية، ومن ثم تشكل الأولوية للاستراتيجية الأمريكية التي يتفق عليها نظام الحزبين في الولايات المتحدة[1].

وكانت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي وافقت عليها إدارة بايدن في 12 أكتوبر 2022، أي بعد الحرب بعدة أشهر، واضحة بشأن هذه النقطة. حيث تميز بشكل محدد بين الصين باعتبارها تحديًا "نظاميًا" و"عالميًا"، وروسيا باعتبارها تهديدا "فوريا" وإن كان محليا أكثر. ومن ثم، فقد أعطت الاستراتيجية بوضوح الأولوية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، بحسبانها حسب الاستراتيجية المركز الرئيسي للصراع العالمي مع الصين، أو اهم منطقة على الإطلاق لتركيز الجهد الأمريكي. وعليه، أكدت الوثيقة على أولوية التركيز الأمريكي على المدى البعيد الذى لا تراجع عنه، وأن الحرب الأوكرانية رغم نيلها قدراً كبيراً من الاهتمام الأمريكي. إلا أنها لم تغير مطلقاً من ترتيب الأولويات الاستراتيجية لواشنطن في أي وقت قريب[2].

ويتجلى ذلك بوضوح من التركيز القوى لإدارة بايدن على منطقة الباسفيك والمحيط الهادئ، والذى تجسد في تشكيل تحالفات أمنية قوية مثل تحالف كواد وتحالف أوكوس النووي. فضلا عن التوتر الفرنسي الأمريكي بشان صفقة الغواصات النووية لأستراليا، والتي نظر إليها الأوروبيين على أنه تفضيل أمريكي لمصلحتها الذاتية على حساب أمن ومصالح أوروبا. والشاهد في الأمر، أن تركيز إدارة بايدن على الصين قد رسخ قناعة الأوروبيين بصعوبة عودة العلاقات النموذجية السابقة عبر الأطلسي في ظل إدارة بايدن، والإدارات اللاحقة بسبب الانشغال الأمريكي التام بتقويض الصين أخطر تهديد استراتيجي للهيمنة الأمريكية بعد زوال التهديد السوفيتي[3] .

تبنت إدارة بايدن في مواجهة الحرب الروسية على أوكرانيا استراتيجية تعتمد على الاستنزاف طويل الأمد لروسيا. حيث لم تعلن عن تدخل مباشر لحماية أوكرانيا ودحر الغزو الروسي، ولن تمنح أوكرانيا أسلحة متطورة قادرة على ضرب أعماق روسيا وقلب مسار المعارك، كما وضعت حدود لأوكرانيا باستخدام الأسلحة التي زودت بها من جانب الحلفاء.

---

[1]- Jack Thompson, "Inconsistent power: US strategy in the Ukraine war and beyond", in László Andor and Uwe Optenhögel *eds*, **Europe And The War In Ukraine From Russian Aggression To A New Eastern Policy**, Foundation for European Progressive Studies, 2023, p17-19.

[2] - Luis Simón, "European Strategic Autonomy And Defence After Ukraine", Elcano Royal Institute, 28/11/2022, pp 2-3.

[3] - Bjørn Olav Knutsen, Op.Cit, pp 168-169.

إذ اكتفت بتزويد أوكرانيا ببعض الأسلحة المتقدمة–وبعد تردد طويل– مثل أنظمة الصواريخ المدفعية عالية الحركة، للحيلولة دون سيطرة روسيا على المناطق الاستراتيجية وخاصة كييف العاصمة، وضمان استمرار الجيش الأوكراني في المعارك واستنزاف روسيا.

وهذا من شانه قد أحبط شركاء واشنطن بما في ذلك أوكرانيا، حيث تكشف لهم عدم رغبة الولايات المتحدة في التدخل المباشر ضد روسيا، وعدم الرغبة أيضا في التصعيد الواسع مع روسيا. وأيضا، قد تكشف لهم أن مواجهة الصين حتى ولو تطلب الأمر التدخل عسكريا هو الأولوية الراسخة لواشنطن على أية أولوية أخرى[1].

(ب)– الأبعاد الأمنية: تصاعد التهديد الروسي الشامل لأمن واستقرار أوروبا

في مطلع الألفنيات ألمح الرئيس بوتين بصورة غير مباشرة، بعدما أعاد ترميم القوة الاقتصادية والعسكرية الروسية عن تطلعه لاستعادة الإمبراطورية السوفيتية. وقد ألمح إلى ذلك بصورة أكثر وضوحاً في خطابه في منتدى ميونخ للأمن عام 2007. لكن فيما يبدو أن الأوروبيين لم يفهموا رسالة بوتين جيداً، أو الأصح لم يأخذوا كلامه على محمل الجد.

لكن من الغريب أيضا، أن بوتين قد جسد طموحه هذا عبر سلسلة من السياسات التوسعية بدءًا من التدخل العسكري في جورجيا عام 2008، انتهاء بضم شبه جزيرة القرم عام 2014، واحتلال شرق أوكرانيا في نفس العام. ومع ذلك، لم يتصور الأوروبيين أيضا أن مسعى بوتين لاستعادة الاتحاد السوفيتي عبر احتلال بعض من أرضيه السابقة في شرق أوروبا، مسعى جاد. فضلا عن ذلك، لم يصل الأوروبيين إلى قناعة كاملة أن روسيا قد أمست تهديد خطير وجودي لأوروبا. حيث استمر التعاون الأوروبي –الروسي خاصة في مجال الطاقة.

مثل الاجتياح الروسي لأوكرانيا فبراير 2022 الصدمة المدوية للأوروبيين. حيث مثل تحدى وتهديد أمنى وجيوسياسى لأوروبا غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فضلا عن ذلك، ترسخت قناعة الأوروبيين بجدية مساعي بوتين لاستعادة الإمبراطورية السوفيتية، والخطر الوجودي الخطير لروسيا النووية على الأمن

[1] - Jack Thompson, "Inconsistent power: US strategy in the Ukraine war and beyond", in László Andor and Uwe Optenhögel eds, Op.Cit, pp 19-21. See: KHADIM, DEFAF KAMIL. "Tikrit Journal For Political Science." (2024).

الأوروبي. وهذا بطبيعة الحال، قد مثل دافع ملح للأوروبيين للتفكير في تطوير سياسته الدفاعية، وتوحيد وتنسيق سياسته الدفاعية والاستراتيجية لمواجهة التهديد الروسي[1] .

فبعد الحرب الروسية لأوكرانيا 2022، تغير الموقف والخطاب الرسمي الأوروبي تماما، كذلك الموقف غير الرسمي من رأى عام وإعلام بشان طبيعة التهديد. حيث أصبح أكثر وضوحا ومباشرة بوصف روسيا باعتبارها التهديد الرئيسي الأخطر لأمن أوروبا. وذلك على خلاف الموقف السابق الرسمي وغير الرسمي، التي صنفت روسيا "كتحدي" ضمن تحديات أخرى للنظام الأمني الأوروبي[2] .

وعلى نحو عام، أحدثت الحرب تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية، فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية إلى المشهد في الحسابات الأمنية في القارة الأوروبية، والتي كانت قد تراجعت أهميتها لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية. كما أبرزت الحرب وجهة النظر الروسية التي تعتبر أن أمنها القومي يعد جزءا مهما من منظومة الأمن الأوروبي، حيث تتبنى روسيا تصوراً للأمن الأوروبي يرتبط بأمنها القومي، وبدور لها في أي ترتيبات خاصة بالأمن في أوروبا[3].

ومن منظور أمنى استراتيجي أوسع، تساهم الحرب الروسية على أوكرانيا في عودة الرعب النووي لأوروبا خاصة مع خطاب روسيا المستمر بالتهديد النووي، كما يعزز من قوة الصين وتهديداتها للأمن العالمي والأوروبي. ومن ناحية أخرى، تساهم في تعزيز الانقسام بين شرق وغرب أوروبا، وتقويض توسع حلف الناتو شرق، وتقوية الأحزاب والحركات اليمنية واليسارية المتطرفة في أوروبا، وهو ما يؤدى إلى زيادة حدة الانقسام وعدم الاستقرار في أوروبا. كما يرى البعض أيضا أن الحرب ستساهم في تعزيز الانقسام في التحالف عبر الأطلسي، بل في إضعاف الولايات المتحدة الحامي الرئيسي للأمن الأوروبي. إذ أن روسيا قد اتخذت قرار الحرب في حالة تعاني منها الولايات المتحدة من ضعف شديد وانقسام داخلي حاد، وهو ما دفع دول أوروبية

[1] - Dóra Gyarmati-Szijj and Péter Rada, "Strategic Autonomy Of The EU In The Light Of CSDP And The Changing World Order", **Észak-magyarországi Stratégiai Füzetek**, No.2, 2024, p49.
[2] - Bjanka Ilievska and Ruihong Zhao, Op.Cit, pp 30-31.
[3] – أسامة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد السابع عشر، يناير 2023، ص 20.

مثل ألمانيا إلى التفكير في إعادة تسليح نفسها كانعكاس لضعف ثقتها في الولايات المتحدة المتراجعة. وهذا بدوره سيؤدى إلى تعميق الانقسام الحاد في أوروبا[1].

المطلب الثالث: تحديات السياسة والاستقلالية الدفاعية الأوروبية

أولا: ضعف الثقة الأوروبية في مظلة الحماية الأوروبية

تعد الشكوك الأوروبية في الحماية الأمريكية سواء قبل الحرب 2022، أو بعدها، المحدد الرئيسي لتطور السياسة الدفاعية الأوروبية، والتفكير والمضي قدما في الاستقلالية الدفاعية. ومع ذلك، وتلك المفارقة العجيبة، أن الغالبية العظمى من الدول الأوروبية لاتزال لا تؤمن بتأسيس مظلة أوروبية دفاعية مشتركة أو موحدة قادرة على توفير الحماية الأمنية التامة لأوروبا. بصيغة أخرى، لا تزال تؤمن إيمان راسخ بأن حلف الناتو والدور المهين للولايات المتحدة فيه، هو الضامن الأمني الوحيد لأوروبا. وفى سياق ذلك، تخشى بعض الدول الأوروبية لاسيما دول البلطيق وأوروبا الشرقية من خطر الانفصال التام عن الولايات المتحدة وحلف الناتو جراء مسعى إصرار بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا على تحقيق الاستقلالية التامة[2].

ففي خضم السعي للاستقلالية وتطور السياسة الدفاعية بعد الحرب، قد برهنت الحرب أيضا للأوروبيين صعوبة الاستغناء عن حلف الناتو والدعم الأمريكي. بل أن الحرب قد أعادت صياغة العلاقات عبر الأطلسي ودور حلف الناتو. ويستدل على ذلك من خلال عدة شواهد، من أبرزها، انضمام كل من السويد وفنلندا بعد إنهاء حقبة الحياد إلى حلف الناتو. ويمثل ذلك دليل قوى على استمرار الثقة الأوروبية التامة في الحلف لما يمتلكه من خبرة ومقومات للدفاع عن أوروبا ضد التهديدات الخطيرة كالتهديد النووي لروسيا.

بل الأغرب من ذلك، هو تأكيد البوصلة الاستراتيجية التي صدقت عليها المجلس الأوروبي بعد الحرب، على دور حلف الناتو كأساس للدفاع الجماعي عن أعضائه. على الرغم من تأكيد البوصلة لمسالة الاستقلالية الأمنية لأوروبا.

إذ في سياق ذلك، حذر " ينس ستولتنبرغ" الأمين العام لحلف الناتو في مؤتمر برلين للأمن الذى انعقد في ديسمبر 2022، من استقلال أوروبا في مجال السياسة الدفاعية. كما أردف، "أنا لا أؤمن بأوروبا لوحدها،

---

[1] – محمد عبد العظيم الشيمى، "الحرب الروسية الأوكرانية: الاستراتيجية الأمنية الجديدة للدول الأوروبية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد:** جامعة بنى سويف، العدد 18، المجلد 19، أبريل 2023، ص 456–457.

[2] - Niklas Helwig, "EU Strategic Autonomy after the Russian Invasion of Ukraine: Europe's Capacity to Act in Times of War", **Journal of Common Market Studies**, Vol. 61, 2023, p60.

ولا بأمريكا لوحدها، فقط حلف الناتو يمكن أن يضمن الأمن". وذكر أيضا، بأن دول الاتحاد الأوروبي تساهم فقط بـ 20 بالمائة من نفقات دفاع الناتو، و80 بالمائة تأتي من دول أخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وتركيا.

وتكمن المشكلة الأساسية في استمرار الثقة الأوروبية في الحلف؛ في صعوبة توفير التنسيق والإرادة الأوروبية المشتركة في تطوير السياسة الدفاعية وتحقيق الاستقلالية الأمنية. إذ من المتوقع أن تحجم الكثير من الدول الأوروبية عن المساهمة المالية والعسكرية في منظومة الدفاع الأوروبية، بسبب اعتمادها على حلف الناتو. فضلا عن ذلك، أن الاعتماد على الحلف قد خلق انقسام حاد أوروبي بالفعل، وهذا بدوره سيعرقل تطور السياسة الدفاعية الأوروبية.

لذا، يرجح المتخصصون أن الاعتماد أو الثقة المطلقة للحلف لن تعرقل السياسة الدفاعية الأوروبية بصورة تامة، بل أن هذا التطور المحدود المتوقع سيكون بمثابة مكمل أو مساهمة إضافية للحلف[1].

ثانيا: تحدى الإنفاق العسكري وتكامل السياسات العسكرية

يتطلب تحقيق الطموح الأوروبي الكبير في تطوير سياسة دفاعية قادرة على تحويل أوروبا إلى قوى دفاعية وأمنية راسخة، ومن ثم تحقيق الاستقلالية الدفاعية. تتطلب تخصيص نفقات مالية هائلة، وتطوير مطرد للصناعات الدفاعية، وتحقيق درجة عالية من تكامل السياسات العسكرية.

وعلى الرغم من إعلان البوصلة الاستراتيجية عن زيادة الإنفاق العسكري لمستويات كبيرة لتطوير الهياكل الدفاعية الأوروبية، والتخطيط العملياتى. ومع ذلك، فعمليا يواجه الإنفاق الأوروبي تحدى كبير سواء في المساهمة في القوة الدفاعية الأوروبية أو في تطوير الصناعات العسكرية.

وعدت معظم الدول الأوروبية بزيادة إنفاقها الدفاعي والمساهمة في الجهود الدفاعية الأوروبية أو داخل حلف الناتو. ومع ذلك، فإن الكثير منها لم تفي بوعدها، أو تواجه مشكلة في زيادة الإنفاق على خلفية التدهور الاقتصادي الذى تعانى منه مثل إيطاليا وإسبانيا. فضلا عن ذلك، ثمة هواجس وتضارب بين الدول الأوروبية

[1] -Christos Katsioulis, "The end of strategic autonomy as we know it", in László Andor and Uwe Optenhögel eds, Op.Cit, p43.

- كريستوف هاسيلباخ، عارف جابو، "الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.. هدف واقعي؟"، موقع دويتش فيلا، 4 يناير 2023، https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA% 64221732.

بشان الإنفاق والتنسيق الدفاعي. إذ تفضل بعض الدول الالتزام بزيادة الإنفاق في إطار حلف الناتو، بينما تنزع دول مثل ألمانيا إلى تعزيز إنفاقها العسكري المستقل عن الاتحاد الأوروبي والناتو[1].

فبحسب التقرير السنوي بشان التقدم في تطبيق البوصلة الاستراتيجية لعام 2024. بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي نحو 290 مليار يورو في عام 2023. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فإن إجمالي الإنفاق الدفاعي لا يزال يمثل 1.5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام. علاوة على ذلك، فإن 18% فقط من كل الاستثمارات في برامج الدفاع يتم إنفاقها بطريقة تعاونية، وهذا أقل بكثير من المعيار الجماعي البالغ 35% المحدد في إطار وكالة الدفاع الأوروبية. وأيضا، على الرغم من الزيادة العامة في الإنفاق الدفاعي على البحث والتطوير إلى 3.5 مليار يورو، إلا أن هذا لا يزال أقل بكثير من المعيار الجماعي البالغ 2٪ في هذا المجال. إذ تفضل الدول الأعضاء بصفة عامة مشتريات الأسلحة الجاهزة من خارج الاتحاد على الاستثمارات طويلة الأجل في البحث والتطوير، وهذا بدوره يشكل تهديد كبير للتعاون الدفاعي في الاتحاد، وإضعاف السياسة الدفاعية المشتركة بصورة عامة[2].

ومن ناحية أخرى، تمثل الـ 1.5 مليار يورو، المرصودة لبرنامج صناعة الدفاع الأوروبي الجديد خلال الفترة 2025–2027، مبلغاً غير كافٍ لتشكيل سوق أوروبية دفاعية تستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق حالة من السيادة الصناعية الدفاعية النسبية للأوروبيين، حيث لا تشكل سوى 0.2% من الإنفاق الأوروبي العام. وفى سياق ذلك، تم اقتراح العديد من الحلول لرفع الإنفاق الدفاعي، والتي من بينها استخدام سندات اليورو، وصناديق التقاعد، وحتى استخدام الأصول الروسية المجمدة في أوروبا. ومع ذلك، لم تلقى هذه الحلول قبول أوروبي عام بسبب عدم واقعيتها أو مخاطرها الشديدة.

وبالتالي، يعكس ما سبق عدم رغبة أو جدية، أو بالأحرى عدم قدرة دول الاتحاد لضخ مبالغ طائلة في مسالة الإنفاق الصناعي المشترك. إذ يرتبط بتلك المشكلة أيضا تحدى كبير آخر يتعلق بالتباينات الكبيرة بين دول الاتحاد التي تصل إلى حد الفجوة. إذ تمتلك دول قليلة قاعدة صناعية دفاعية متطورة تقنياً وعلمياً،

[1] - Jolyon Howorth, "The Ukraine War and Its Implications for European Security", The Wilfried Martens Centre for European Studies, May 2023, pp 8-10.
- Manuel Raposo And Cátia De Carvalho, "How Security Challenges Shaped The European Union's Common Foreign Policy" , Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit (FNF), 2024, p17.
[2] - Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Op.Cit, March 2024, p 19.

بينما لا تمتلك دول أخرى أي إمكانات في هذا المجال، وبالتالي فإن أي استراتيجية مشتركة في الإنتاج والشراء ستكون في صالح الدول التي تملك هذه القاعدة المتطورة، وستزيد من عمق الفجوة الراهنة. كما أن هذا التحدي سيطرح مشكلات أخرى تتعلق بالتسعير والجودة، حيث تشتري الكثير من الدول داخل الاتحاد مواردها الدفاعية من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وحتى الصين، وربما تكون فوارق الأسعار عائقاً أمام تنفيذ سياسة الشراءات المشتركة، وسياسة الشراء من داخل الاتحاد[1].

وواقع الأمر أيضا، أن الاختلافات الكبيرة في القدرات الدفاعية بين الدول المختلفة من شأنها فرض عقبات أمام تحقيق الفاعلية من وراء إدماج المنظومات الدفاعية الأوروبية، بما قد يؤثر على تدشين برامج معتبرة للتدريب المشترك والارتقاء بمستوى القدرات، مما يفرغ أيضا عملية الاستقلالية من مضمونها[2].

وبالإضافة إلى مشكلة الإنفاق في حد ذاتها؛ يراهن الخبراء على استحالة تطوير وتحقيق استقلالية دفاعية أوروبية بسبب تحدى التعاون الدفاعي بين دول الاتحاد. بل في تلك المسالة يجادل البعض أنها بمثابة الاختبار الحقيقي للإرادة الأوروبية في تحقيق الاستقلالية الدفاعية. فالدول الأوروبية بالفعل بصدد زيادة إنفاقها على التسليح والصناعة الدفاعية، وقد يرتفع هذا الإنفاق إلى مستويات قياسية خلال العقد المقبل. ومع ذلك، فالتعاون الدفاعي بين الدول الأوروبية بعيد المنال، وقد سبق وحذر "جوزيب بوريل" الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي من خطورة عدم التعاون الدفاعي، وتحوله بدلا من ذلك إلى منافسة أوروبية. ودعا في سياق ذلك إلى توزيع قاعدة الإنتاج الصناعى على الدول الأوروبية[3]. ويعد الخلاف الفرنسي الألماني مثال رئيسي عاكس لعمق تحدى التعاون الدفاعي. إذ انعكس هذا الخلاف الكامن حول طموح القيادة الدفاعية الأوروبية، على تعثر مشاريع الإنتاج الصناعي المشتركة مثل مشروع إنتاج الطائرات الحربية من طراز FCAS[4].

---

[1] – أحمد نظيف، مرجع سابق

[2] – "الأمن المشترك: "هل ينجح الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة دفاعية مستقلة؟"، تقديرات، العدد 228، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، يوليو 2023، ص 6.

[3] - Sean Monaghan, "Solving Europe's Defense Dilemma: Overcoming the Challenges to European Defense Cooperation", Center for Strategic & International Studies, March 1, 2023, https://www.csis.org/analysis/solving-europes-defense-dilemma-overcoming-challenges-european-defense-cooperation.

[4] – كريستوف هاسيلباخ، عارف جابو، مرجع سابق

ويمكن القول، أن الشواغل المرتبطة بالسيادة تفرض التحديات الأكبر للتعاون الدفاعي الأوروبي. فالدول الأوروبية لاتزال لديها هاجس كبير من إنشاء هيئة مستقلة تدير عملية الأمن والدفاع في القارة، أو جيش أوروبي موحد تحت قيادة عليا تفوق في ولايتها قيادات الجيوش الوطنية. بل تمتد هذه الهواجس إلى الخوف من نيل هذه القيادة العليا من صلاحيات الحكومات الحاكمة، حيث سيكون قرار إعلان الحرب وإطلاق العمليات العسكرية لأغراض متعددة خاضع تماما لسلطة القيادة العليا. وبالتالي، فمن المتوقع أن تواجه مسالة قيادة عليا أوروبية للدفاع مقاومة قوية داخل أجهزة الدول الأوروبية المختلفة وبخاصة أجهزة الاستخبارات[1].

ثالثا: تضارب الرؤى الأمنية والمصالح بين دول الاتحاد

إن عملية تقوية وتطوير السياسة الدفاعية الأوروبية كنواة لتأسيس استقلالية دفاعية تامة أوروبية، تتطلب ضمن ما تتطلب توحيد المصالح والرؤية الأمنية بين دول الاتحاد ال 26. ومع ذلك، فعملياً تعد تلك المسالة تحدياً كبيراً أمام الاستقلالية الدفاعية الأوروبية. إذ تتضارب المصالح والرؤى الأمنية بشدة بين دول الاتحاد. فبعض الدول الأوروبية أولوياتها الرئيسية تأمين الطاقة، والبعض الآخر هاجسه الرئيسي الهجرة غير الشرعية والإرهاب. وهو ما يؤثر على تباين تصورات التهديد لدى دول الاتحاد لاسيما تجاه التهديد الروسي. ومن ثم أيضا، التأثير على تباين شكل وعمل ونطاق المنظومة الدفاعية بين الدول الأوروبية[2] .

وأبرز مثال على ذلك، هو الاختلاف الكبير الذى دار بين دول الاتحاد بعد الحرب حول المفاضلة بين تبنى سياسة دفاعية موحدة تشمل كافة مجالات الأمن والدفاع الأوروبي بحيث ينتج عنها إنشاء هيئة أركان عسكرية أوروبية مستقلة ويتبنى ذلك دول مثل فرنسا وإيطاليا واليونان، وبين تبنى سياسات متعددة متخصصة متوافق عليها دون ربط بإنشاء هيئة أركان عسكرية أوروبية مستقلة ويتبنى ذلك دول مثل ألمانيا وبولندا والدول الإسكندنافية. ويستند كل فريق إلى تغليب اعتبارات على أخرى؛ ففي حين يستند الفريق الأول إلى رغبة ملحة لضمان الأمن الأوروبي أمام التهديدات الأخطر على الإطلاق مثل الخطر الروسي. يحرص الفريق الثاني على عدم إجراء تغيير جذري من شأنه إثارة حفيظة واشنطن أو المساس بمجالات معينة قد تثير حفيظة الرأي العام الداخلي[3].

---

[1] –"الأمن المشترك: هل ينجح الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة دفاعية مستقلة؟"، مرجع سابق، ص6.

[2] - Bjørn Olav Knutsen, Op.Cit, p171.

[3] – "الأمن المشترك: هل ينجح الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة دفاعية مستقلة؟"، مرجع سابق، ص5.

ومن اللافت في هذا الصدد، على الرغم من أن الحرب الأوكرانية قد دفع الأوروبيين إلى التوحد وتطوير السياسة الدفاعية. ومع ذلك، ثمة تضارب كبير بين الدول الأوروبية حول الخطر الروسي، وكيفية التعاطي معه. فبسبب قربها الجغرافي مع روسيا، وارتباطها الاقتصادي معها لاسيما في مجال الطاقة، أبدت بعض دول أوروبا الشرقية عدم رغبة في استمرار الحرب مع روسيا، كما حاولت بعض الدول مثل المجر الوقوف موقف الحياد[1]. وقد انعكس ذلك التضارب أيضا بشأن الدعم العسكري الأوروبي لأوكرانيا، ففرنسا وألمانيا على وجه التحديد، غير متحمستان دائما تزويد أوكرانيا بأسلحة شديدة التطور، بينما تنادى دولة مثل بولندا بتزويد أوكرانيا بها بسبب تعرضها أكثر من غيرها للخطر الروسي. ففي 2023، عارضت فرنسا وألمانيا قرار تزويد أوكرانيا بدبابات قتالية من طراز ليوبارد2[2].

[1] – **سعد حقي توفيق**، مرجع سابق.

[2] - Radoslav Ivančík, Op.Cit,p63. See: KHADIM, DEFAF KAMIL. "The Russian-Ukrainian war and its repercussions on global food security." *Tikrit Journal for Political Science* 3.36 (2024).p270

الخاتمة والاستنتاجات

انطلقت الدراسة من سؤال بحثى رئيسي مفاده، ما هي الأبعاد الجيوسياسية والأمنية الرئيسية التي دفعت الأوربيين نحو تبنى توجه استقلالي دفاعي بعد الحرب الروسية الأوكرانية؟ وكيف سيحقق الأوروبيين هذه الاستقلالية الأمنية؟ وما هي تحدياتها ومستقبلها وتداعياتها؟.

في حقيقة الأمر، قد برهن تطور السياسة الدفاعية الأوروبية منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي؛ أن البعدين الأمني والجيوسياسى وهما البعدين الأساسيين في التأثير على السياسة الدفاعية الأوروبية. والذين يتجسدان تحديداً في وجود تهديد أمنى خارجي خطير، والحماية الأمريكية أو الالتزام الأمريكي بحماية أوروبا.

ومن ثم، لم تكتسب السياسة الدفاعية الأوروبية عند تأسيس الاتحاد الأوروبي اهتمام كاف من الأوروبيين، وذلك إثر: اضطلاع حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة بحماية أوروبا، والثاني عدم وجود تهديد خطير لأمن واستقرار أوروبا. إذ أن التهديد السوفيتي كانت تضطلع الولايات المتحدة بحماية أو ردع أوروبا منها عبر مظلتها النووية. وقد استمر هذا الوضع، حتى اندلاع حرب البلقان في نهاية التسعينيات، حيث شهدت السياسة الدفاعية قدراً من الاهتمام والتطور، بفضل تنامى مخاوف الأوروبيين الأمنية. وعلى خلفية بروز بعض التطورات الأمنية ذات المستوى المتوسط وتحديدا الإرهاب والهجرة؛ شهدت السياسة الدفاعية الأوروبية تطور أكبر في عام 2008. ومنذ 2014، شهدت السياسة الدفاعية الأوروبية تطوراً لافتا ترافق معه الحديث عن ضرورة الاستقلالية الدفاعية الأوروبية، على خلفية بروز تهديدات كبيرة لأمن الاتحاد على رأسها طموحات روسيا التوسعية. والعامل الأهم وهو الجيوسياسى ويتمحور حول شعور الأوروبيين باهتزاز الالتزام الأمريكي التقليدي بحماية أوروبا، والذي قد تفاقم خلال إدارة الرئيس ترامب الانعزالي.

وينبع هذا الاهتزاز من تحول التوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة بصورة شبه تامة نحو تركيز تجاه آسيا، وذلك لتقويض أو محاصر الصعود الصيني الذي بات يشكل أكبر تهديد استراتيجي على الهيمنة الأمريكية العالمية. فمنذ 2009، أي منذ إدارة أوباما، والولايات المتحدة تعد صياغة استراتيجياتها وتحالفاتها في آسيا خاصة في منطقة الباسيفيك على حساب مناطق النفوذ التقليدية لها وتحديدا منطقة الشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي. ففي 2010، أطلقت إدارة أوباما "استراتيجية التمركز أو المحيط في آسيا". وخلال إدارة ترامب، تم تحديد منطقة المحيطين الهندي– والهادئ كمنطقة استراتيجية للمصالح الأمريكية.

وفى ولاية الرئيس بايدن، قام بسياسة حشد تحالفات واسعة غير مسبوقة في منطقة المحيطين الهندي–والهادئ؛ نتج عنها ميلاد تحالفات أمنية جديدة مثل تحالف "أوكوس" النووي. والجدير بالذكر هنا، أن جميع الوثائق الاستراتيجية الرسمية الأمريكية منذ 2010، قد صنفت الصين صراحة على أنها تهديد استراتيجي وقوى مراجعة تريد تغير النظام الدولي. بينما صنفت روسيا كتهديد خطير لأمن أوروبا. وذلك في إشارة صريحة بأن التهديد الروسي لم يعد أولوية استراتيجية للولايات المتحدة.

وعلى هذا الأساس، يمثل العامل أو التحدى الجيوسياسى في المقام الأول، والتهديد الأمني الخطير لأمن واستقرار الاتحاد في المقام الثاني، المحركين الأساسيين لتقوية وتطور السياسة الدفاعية الأوروبية.

ولعل ما شهدت السياسة الدفاعية الأوروبية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، خير دليل على ذلك. حيث شهدت تطوراً غير مسبوقاً ترافق معه مضى الاتحاد قدما رسميا وعمليا في مسألة الاستقلالية الأمنية لأوروبا. وكان من أبرز معالم هذا التطور، زيادة الإنفاق العسكري، تدشين برنامج للصناعات الدفاعية الأوروبية، تدشين استراتيجية جديدة للأمن البحري.

وجاء هذا التطور على خلفية تيقن الأوروبيين تماما بأن روسيا قد أصبحت تهديد نووي وجودي لأوروبا جنب إلى جنب مع تيقن الأوروبيين أيضا بأن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي قد أصبح منصب تماما على آسيا للتصدي للخطر الاستراتيجي الصيني. وبعبارة أخرى، صعوبة الاستمرار في الاعتماد على الحماية الأمريكية بصورة تامة وضرورة تطوير القدرة الأوروبية الدفاعية حتى تكون قادرة على الدفاع عن أمن أوروبا إذا اقتضت الضرورة لذلك. ومضى الاتحاد في تطوير سياسته الدفاعية يهدف أيضا إلى إعداد أوروبا للاستقلالية الدفاعية التامة على المدى البعيد. ومع ذلك، تواجه الاستقلالية ثلاث تحديات رئيسية: التحدي المالي وتكامل السياسات الدفاعية، وتحدى استمرار الاعتماد أو الثقة في الحماية الأمريكية، وتحدى تضارب المصالح والرؤية الأمنية بين دول الاتحاد.

وعلى ضوء ذلك، بلورت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية:

1. يشكل العامل أو التحدي الجيوسياسى والمتمثل تحديدا في مستوى التزام الولايات المتحدة التقليدي بحماية أوروبا، والعامل الأمني وهو تحديداً بروز تهديد أمنى خطير لأمن واستقرار الاتحاد خاصة التهديد الروسي. العاملين الأكثر تأثير على مستوى أو درجة تطور السياسة الدفاعية الأوروبية والتفكير جدياً في الاستقلالية الدفاعية.

2. ثمة تطور أكثر قوة للسياسة الدفاعية الأوروبية بعد الحرب الروسية الأوكرانية. وذلك إثر تزايد تركيز الولايات المتحدة على آسيا لمقاومة التحدي الصيني. وتفاقم التهديد الروسي على أمن أوروبا. يضاف إلى ذلك، زيادة التوجه الانعزالي للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل تفشى ظاهرة "الترامبية".

3. تواجه الاستقلالية الدفاعية الأوروبية عدة تحديات صعبة مما يجعل تحقيق الاستقلالية الأمنية التامة لأوروبا مسعى صعب المنال.

4. على الرغم من ضعف الاهتمام الأمريكي بالأمن الأوروبي المحدد الرئيسي للسياسة الدفاعية الأوروبية والتفكير في الاستقلالية. ومع ذلك، لاتزال مظلة الحماية الأمريكية تتمتع بثقة كاملة لدى معظم الأوروبيين. أو بعبارة أخرى، ثمة صعوبة بالغة في تخلى أوروبا التام عن المظلة الدفاعية لحلف الناتو والولايات المتحدة.

5. على الرغم من تنامى الخطر الروسي لمستويات عالية بعد غزو أوروبا. لكن رغم ذلك، لا يزال هناك انقسام أوروبي بشان التعاطي مع هذا الخطر.

6. فمن الصعب تحقيق الاستقلالية الدفاعية–كما ذكرنا– ومع ذلك فتطور السياسة الدفاعية الأوروبية ستمثل عامل قوة إضافية للشراكة عبر الأطلسي.

7. فمن المرجح في ضوء توجه بعض البعض لإعادة تسليح نفسها مثل ألمانيا، أن يؤدى ذلك إلى حدوث توتر بينها وبين حلف الناتو.

Conclusion:

The study crystallized a set of main conclusions:

1. The geopolitical factor or challenge, specifically the level of the United States' traditional commitment to protecting Europe, and the security factor, specifically the emergence of a serious security threat to the security and stability of the Union, especially the Russian threat, are the two factors that most influence the level or degree of development of European defense policy and serious consideration of defense independence.
2. There is a stronger development of European defense policy after the Russian-Ukrainian war. This is due to the increasing focus of the United States on Asia to confront the Chinese challenge. And the exacerbation of the Russian threat to European security. In addition, the isolationist trend of American foreign policy is increasing in light of the spread of the phenomenon of "Trumpism".
3. European defense independence faces several difficult challenges, which makes achieving full security independence for Europe a difficult endeavor to achieve.
4. Despite the weakness of American interest in European security, the main determinant of European defense policy and consideration of independence. However, the American protection umbrella still enjoys full confidence among most Europeans. In other words, it is very difficult for Europe to completely abandon the defense umbrella of NATO and the United States.
5. Although the Russian threat has grown to high levels after the invasion of Europe. However, there is still a European division regarding dealing with this threat.
6. It is difficult to achieve defense independence - as mentioned - and yet the development of European defense policy will represent an additional strength factor for the transatlantic partnership.
7. It is likely that in light of the tendency of some to rearm themselves, such as Germany, this will lead to tension between it and NATO.

المصادر:

أولاً: باللغة العربية

1. أسامة فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد السابع عشر، يناير 2023.
2. أحمد نظيف، "التزود بالأمن في زمن المخاطر: إمكانات الاستراتيجية الأوروبية الجديدة للصناعات الدفاعية وحدودها"، مركز الإمارات للسياسات، 1 ابريل 2024، https://epc.ae/ar/details/featured/eimkanat-alastiratijia-al-uwrubiya-aljadida-lilsinaat-aldifaeia-wahududiha.
3. سعد حقي توفيق، "انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي"، **مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية**، 15, سبتمبر 2023، https://mediterraneancss.uk/2023/09/15/the-russian-ukrainian-war-european-security/.
4. كريستوف هاسيلباخ، عارف جابو، "الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.. هدف واقعي؟"، موقع دويتش فيلا، 4 يناير 2023، https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA% 64221732.
5. محمد عبد العظيم الشيمى، "الحرب الروسية الأوكرانية: الاستراتيجية الأمنية الجديدة للدول الأوروبية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**: جامعة بنى سويف، العدد 18، المجلد 19، أبريل 2023، ص 456-457.
6. وائل صالح، "الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على سياسة الدفاع الأوروبية"، مجلة الجندى 50، وزارة الدفاع الإماراتية، 1 يوليو 2022، https://www.aljundi.ae/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA% %B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87.
7. "الأمن المشترك: "هل ينجح الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة دفاعية مستقلة؟"، تقديرات، العدد 228، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، يوليو 2023.

ثانيا: باللغة الأجنبية

(A): Reports and Documents

1. A Strategic Compass for Security and Defence, Council of the EU, 21/03/2022, https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-7371-2022-INIT/en/pdf.
2. Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Council, EU External Action, March 2024.
3. Annual Progress Report on the Implementation of the Strategic Compass for Security and Defence, Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Council, EU External Action, March 2023.
4. Versailles Declaration: Informal meeting of the Heads of State or Government, 10 and 11 March 2022, https://www.consilium.europa.eu/media/54773/20220311-versailles-declaration-en.pdf.

(B): Periodicals:

1. Aline Burni and others, "Progressive Pathways To European Strategic Autonomy How Can The EU Become More Independent In An Increasingly Challenging World?", **Policy Brief**, The Foundation For European Progressive Studies (Feps), March 2023.
2. Bjørn Olav Knutsen, "A Weakening Transatlantic Relationship? Redefining the EU–US Security and Defence Cooperation", **Politics and Governance**, Vol. 10, Issue 2, 2022.
3. Barry R. Posen, "European Union Security and Defense Policy: Response to Unipolarity?", **Security Studies**, Vol. 15, No. 2, (April–June 2006).
4. Charlotte Beaucillon, "Strategic Autonomy: A New Identity for the EU as a Global Actor", **European Papers**, Vol.8, No.2, 2023.
5. Dick Zandee and others, "European strategic autonomy in security and defence Now the going gets tough, it's time to get going", Clingendael Report, Netherlands Institute of International Relations, December 2020.
6. Dóra Gyarmati-Szijj and Péter Rada, "Strategic Autonomy Of The EU In The Light Of CSDP And The Changing World Order", **Észak-magyarországi Stratégiai Füzetek**, No.2, 2024.
7. Jolyon Howorth, "The Ukraine War and Its Implications for European Security", The Wilfried Martens Centre for European Studies, May 2023.
8. Jack Thompson, "Inconsistent power: US strategy in the Ukraine war and beyond", in László Andor and Uwe Optenhögel *eds*, **Europe And The War In Ukraine From Russian Aggression To A New Eastern Policy**, Foundation for European Progressive Studies, 2023.
9. Luis Simón, "European Strategic Autonomy And Defence After Ukraine", Elcano Royal Institute, 28/11/2022.
10. Manuel Raposo And Cátia De Carvalho, "How Security Challenges Shaped The European Union's Common Foreign Policy" , Friedrich-Naumann-Stiftung für die Freiheit (FNF), 2024.
11. Niklas Helwig, "EU Strategic Autonomy after the Russian Invasion of Ukraine: Europe's Capacity to Act in Times of War", **Journal of Common Market Studies**, Vol. 61, 2023.

12. Radoslav Ivančík, "On Some Aspects Of European Security And Defence In The Context Of War In Ukraine", **Security Science Journal**, Vol.5, No.1, 2024.
13. Sean Monaghan, "Solving Europe's Defense Dilemma: Overcoming the Challenges to European Defense Cooperation", Center for Strategic & International Studies, March 1, 2023,https://www.csis.org/analysis/solving-europes-defense-dilemma-overcoming-challenges-european-defense-cooperation.
14. The Challenges To The Security Of The European Union, Analysis Paper, No. 16, Spaine Ministry of Foreign Affairs, December 2023.
15. Panagiotis Liargovas and Christos Papageorgiou, The European Integration, Vol. 2 Institutions and Policies, Springer Nature Switzerland AG, 2024.
16. Tawfeeq, Saif Nussrat, and Hussam Harjan Ajaj. "Stages of the development of the Russian strategy from collapse to restoration of status and role." *Tikrit Journal for Political Science* 4.30 (2022).
17. KHADIM, DEFAF KAMIL. "The Russian-Ukrainian war and its repercussions on global food security." Tikrit Journal for Political Science 3.36 (2024).
18. See: KHADIM, DEFAF KAMIL. "Tikrit Journal For Political Science." (2024).

(C): Dissertations

1. Bjanka Ilievska and Ruihong Zhao, *The Pursuit of European Strategic Autonomy — Balancing or Hedging Foreign Policy Behaviour in Relation to Russia?* Master's Thesis, Sweden: University West, 2023.
2. Matthew Xuereb, *The Response of the EU to Major Shifts in US Foreign Policy in the Last Decade*, Master's Thesis, University Of Malta Institute for European Studies, 2021.
3. Stanislava Klikacova, *Impact of Russia Ukraine Conflict on Eu's Foreign And Security Policy*, Master's Thesis, Università Degli Studi Di Padova, 2023.